

العلاقة السببية بين أدوات السياسة المالية والكتلة النقدية-دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1970-2018-

2018 باستخدام منهجية Granger و Toda-Yamamoto

the causal relationship between fiscal policy instruments and monetary mass- Algeria's case study during the period 1970-2018 using the methodology of Granger and Toda-Yamamoto

بوخاري بولرياح^{1*}، بن مریم محمد²

¹جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف (الجزائر)، b.boukhari@univ-chlef.dz

²جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف (الجزائر)، m.benmeriem@univ-chlef.dz

تاريخ النشر: 2023/07/31

تاريخ القبول: 2023/06/24

تاريخ الاستلام: 2023/03/20

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى معرفة اتجاه العلاقة السببية بين المتغيرات المعبرة عن أدوات السياسة المالية والمتمثلة في الإنفاق العام والإيرادات ومتغيرة الكتلة النقدية، من أجل ذلك تم الاستعانة باختبار *Granger* للسببية في الأجل القصير واختبار *TodaYamamoto* للسببية في الأجل الطويل، أهم ما تم التوصل إليه أن هنا كعلاقة سببية معنوية ثنائية الاتجاه بين متغيرتي الإنفاق العام والكتلة النقدية وفي الاختبارين. إلا أن هناك توافق جزئي بين متغيرتي الجباية والكتلة النقدية في الاختبارين، حيث أن هناك علاقة سببية معنوية في الاتجاهين بين المتغيرتين في الأجل الطويل، أم في الأجل القصير يسبب حجم الإيرادات الكتلة النقدية في هذا الاتجاه فقط. كلمات مفتاحية: النفقات العامة؛ الإيرادات؛ الكتلة النقدية؛ سببية Granger؛ سببية *Toda Yamamoto*.

Abstract:

This research paper aims to know the direction of the causality between the variables expressing the financial policy tools, represented in public spending, revenues and the variable money supply. For this purpose, were used Granger's test for short-term causality and TodaYamamoto's test for long-term causality. It was concluded that there is a two-way significant causality between the public spending and money supply variables in the two tests. However, there is a partial agreement between the variables of financial policy and money supply in the two tests, as there is a significant causality in the two directions between the two variables in the long term, or in the short term the money supply causes revenues in this direction only.

Keywords: Public Spending; Revenues; money supply; Granger causality; Toda Yamamoto Causality.

1. مقدمة:

تعد السياسة النقدية والمالية من أهم المواضيع الاقتصادية التي كانت ولا تزال تشغل الكثير من المفكرين الاقتصاديين وصانعي القرار في معظم دول العالم، ولعل أهميتها تظهر في مدى تأثيرها على المتغيرات الاقتصادية كالتضخم، البطالة والنمو الاقتصادي وغيرها.

وقد بدأ الاهتمام بالسياستين النقدية والمالية يظهر في الأدبيات الاقتصادية، بعد أن شهد العالم عدة صدمات اقتصادية كان سببها ظهور مشكلات جديدة متتالية لم يألّفها من قبل، جسدها كل من الكساد، التضخم والكساد التضخمي، مما أدى إلى ظهور عدة مدارس اقتصادية عملت على تشخيص هذه المشكلات واقتراح طرق لمعالجتها، فاحتلت السياسة النقدية في القرن التاسع عشر موقع الصدارة في هيكل السياسة الاقتصادية الكلية، إذ كانت الأداة الوحيدة المعتمدة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وشهدت هذه السياسة تراجعاً مؤقتاً في القرن العشرين وذلك ابتداء من سنة 1929 على أثر تطبيق التعاليم الكينزية التي قامت على تأكيد فعالية السياسة المالية كأداة محددة للسياسة الاقتصادية الكلية ووسيلة فعالة لمعالجة الاختلالات الاقتصادية، لتسترجع السياسة النقدية مكانتها من جديد في منتصف القرن العشرين على يد رائد مدرسة شيكاغو "ميلتون فريدمان".

ومن جهة أخرى، فلا يمكن للسياسة الاقتصادية في أي دولة من النهوض والارتقاء وتحقيق معادلة التوازن الاقتصادي والتخلص من الأزمات والمشاكل الاقتصادية من دون التنسيق والتوفيق بين أهداف ووسائل كل من السياستين النقدية والمالية، تجنباً للتعارض والتضارب والتناقض بين هاتين السياستين، وقد تأكد ذلك أكثر بعد مجيء الاقتصادي الأمريكي "ولتر هيلر" الذي دعا إلى عدم التعصب لسياسة معينة، بل طالب بضرورة مزج أو خلط كل من الأدوات النقدية والمالية بنسب معينة حتى يتسنى تحقيق أكبر قدر من الفعالية في التأثير على النشاط الاقتصادي. وخاصة بالنسبة لدول النامية التي تسعى إلى معالجة الاختلالات الاقتصادية بالاستناد إلى أدواتها المالية والنقدية. والجزائر كباقي الدول النامية عرفت تحولات مالية ونقدية عميقة منذ شروعها في الإصلاحات الاقتصادية، والتي كانت بدايتها 1988 وهي بداية انتقال الاقتصاد الجزائري من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، وتجسد ذلك فعلياً وفقاً للإصلاحات التي مست الجهاز المصرفي بموجب قانون النقد والقرض 90-10، والذي ظهر فيه اعتماد السياسة النقدية كأسلوب لتنظيم تداول النقود مع توضيح أدواتها، ومنح الاستقلالية للبنك المركزي في إدارتها، ناهيك عن الإصلاحات المالية التي شهدتها الجزائر أثناء إصلاحاتها المدعومة والتي اعتمدت فيها على أدوات السياسة النقدية

والسياسة المالية كخيار لدفع سبل التنمية ومعالجة الهزات والاختلالات الاقتصادية. وعلى ضوء ما تم التطرق إليه، يمكن طرح إشكالية الدراسة التالية:

كيف تكون العلاقة السببية الحقيقية بين أدوات السياسة المالية والكتلة النقدية بالنسبة لواقع

الاقتصاد الجزائري؟

1.1. فرضيات الدراسة: للإجابة عن هذه الإشكالية تم اقتراح الفرضيات المبدئية التالية:

-توجد علاقة سببية في الاتجاهين بين حجم النفقات والكتلة النقدية؟

-توجد علاقة سببية في الاتجاهين بين حجم الإيرادات والكتلة النقدية؟

2.1. أهداف الدراسة: نسعى من خلال هذه الدراسة تحقيق جملة الأهداف التالية:

-محاولة فهم كل من السياسة المالية، والكتلة النقدية؛

-التعرف على الأدوات التي تعتمد عليها السياسة المالية؛

-محاولة إظهار العلاقة الموجودة بين السياسة المالية والكتلة النقدية ؛

-معرفة اتجاه السببية بين كل من أدوات السياسة المالية والكتلة النقدية باستخدام أحدث الطرق الإحصائية.

3.1. أهمية الدراسة: تستمد هذه الدراسة أهميتها من المكانة التي تحتلها السياسة المالية والكتلة النقدية في

هيكل السياسة الاقتصادية لكل دولة، وذلك بوصفهما أداتين هامتين في يد السلطة تعتمد عليهما لفق

عقد الاختلالات الاقتصادية والعمل على تحقيق التوازن الاقتصادي. وتزداد أهمية هذه الدراسة أكثر خاصة

وأنا نعلم أنه لا يمكن للسياسة الاقتصادية من النهوض والارتقاء دون التنسيق والتوفيق بين السياستين النقدية

والمالية، وذلك لأن التنسيق بين هاتين السياستين سيسمح لكل واحدة منهما من أداء دورها على أتم وجه،

دون ضغوطات أو قيود التي قد تخلفها الواحدة على الأخرى.

4.1. منهجية البحث: بغرض الإلمام بكل جوانب هذه الدراسة تطلب بنا الأمر تقسيمها إلى المحاور التالية،

المحور الأول يمثل الإطار النظري للدراسة والذي يضم مفاهيم أساسية للسياسة المالية والكتلة النقدية مع

عرض العلاقة النظرية التي يمكن أن تنشأ بينهما، يختص المحور الثاني بعرض تحليل تطور متغيرات الدراسة

والمتمثل في كل من أدوات السياسة المالية والكتلة النقدية في الجزائر، أما المحور الأخير والذي يمثل الجانب

التطبيقي للبحث نركز فيه على عرض منهجية الدراسة وتحليل النتائج التجريبية، نختتم وفي الأخير بعرض أهم

الاستنتاجات لأغراض السياسات الاقتصادية وتقديم بعض الملاحظات الختامية.

5.1. الدراسات السابقة:

-دراسة (علاء الدين عبد الهادي و حسون، 2021) بعنوان أثر السياسة المالية في تحقيق الاستقرار النقدي في العراق -دراسة تحليلية للمدة 2004-2020، حيث كان هدف الباحث في هذه الدراسة إلى معرفة تأثير أدوات السياسة المالية في تحقيق الاستقرار النقدي، وأي من هذه الأدوات ذات التأثير الأكبر في تحقيق هدف الاستقرار النقدي. واستنتج من خلال هذه الدراسة أن تأثير السياسة المالية ضعيف في الوصول إلى هدف الاستقرار النقدي للعراق في ظل التقلبات والتذبذبات الحاصلة في أدوات السياسة المالية، إلا أن النفقات العامة كأداة للسياسة المالية لهم التأثير الأكبر بالمقارنة مع الأدوات الأخرى للسياسة المالية في مضمار تحقيق الاستقرار النقدي.

-دراسة (نجيت و مطر، 2012) بعنوان السياسة المالية في العراق ودورها في التأثير على عرض النقد خلال المدة 1970-2009، حيث كان هدف هذه الدراسة معرفة أهم تطورات السياسة المالية في الاقتصاد العراقي، وتقويم تأثيراتها وصفيًا وقياسيًا على متغير عرض النقد لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي. وذلك خلال الفترة الممتدة من 1970 إلى غاية 2009. وتم التوصل من خلال الدراسة أن كل من الإنفاق الحكومي والإيرادات العامة تلعب دورا هاما في التأثير على متغير عرض النقد من خلال العلاقة الإيجابية التي بينهما، أما تأثير الموازنة الحكومية فقد كان بشكل أقل وفي نفس الاتجاه.

-دراسة (Douglas, 1981) بعنوان **A Dynamic Analysis of the Impact of fiscal policy on the Money Supply**، الغرض من هذه الورقة هو تقدير تأثير التغيرات في العديد من متغيرات السياسة المالية على تطور المعروض النقدي بالنسبة لمعطيات الاقتصاد الأمريكي خلال الفترة 1961 إلى غاية 1976، حيث تم التوصل إلى وجود علاقة إيجابية وذات تأثير معنوي لمتغيرات السياسة المالية والمتمثلة في: التضخم، الميزان التجاري، معدل الفائدة على المدى القصير، الناتج الوطني الحقيقي على متغير المعروض النقدي.

- دراسة (Bulawayo, Chibwe, & Seshamani, 2018) بعنوان **The Impact of Budget Deficits on Inflation in Zambia**، تناول الباحث العلاقة السببية بين العجز في الميزانية وعرض النقود ودور العجز في زيادة التضخم في تنزانيا باستخدام تحليل اقتصادي قياسي وفق نهجية (ARDL) وقد خلص الباحث إلأن العلاقة بين العجز والتضخم تتأثر بعدة عوامل أهمها عرض النقود حيث يظهر التحليل أن هناك تأثيرات كبيرة للعجز على التضخم في المدى القصير، ولكن لا توجد علاقة

معنوية في الأجل الطويل وعموما يرجع ذلك إلى تمويل البرامج العامة من خلال عملية خلق النقود خارج حدود معينة.

2. الجانب النظري للدراسة

1.2. مفاهيم عامة حول السياسة المالية:

1.1.2. تعريف السياسة المالية: تعكس السياسة المالية تدخلات الدولة في الاقتصاد من أجل تحقيق الأهداف المسطرة، ويمكن تقديم التعريف التالي للسياسة المالية: هي "مجموعة الإجراءات المتخذة من قبل السلطات الحكومية لتعديل حجم النفقات العامة أو الحصيلة الضريبية من أجل خدمة أهداف اقتصادية محددة وبالأخص معالجة البطالة والتضخم، بحيث يكون أثر استعمال النفقات العامة بالزيادة نفس آثار تخفيض الضرائب والعكس" (الوادي و عزام، 2007، صفحة 212). كما أنها عبارة عن "استخدام أنشطة حكومة مالية معينة في تنمية واستقرار الاقتصاد، وهذه الأنشطة هي أدوات السياسة المالية والتي تتمثل في: الضرائب، القروض العامة، الميزانية العامة، النفقات العامة، الإيرادات العامة... الخ، ويجب أن تنسق وتدمج مع الضوابط النقدية والائتمانية لتحقيق الأهداف الاقتصادية المرجوة" (Salvadore & Diulio, 1984, p. 96).

واستنتاجا من التعريفات المذكورة يمكن القول أنها جميعا تتفق في أن السياسة المالية هي أداة الدولة للتأثير في النشاط الاقتصادي بغية تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، بمعنى استخدام الحكومة لبرامج الإنفاق والإيرادات العامة التي تنتظم في الموازنة العامة لإحداث الآثار المرغوبة في التنمية ومعالجة مشاكل الاقتصاد (خصاونة، 2000، صفحة 42).

2.1.2. أدوات السياسة المالية: وتتمثل في الإيرادات العامة والنفقات العامة والموازنة العامة، وهي العناصر الثلاثة الرئيسية لأي نشاط اقتصادي ومالي للدولة، و تكون في نفس الوقت الأدوات الرئيسية لرسم وتنفيذ السياسة المالية للدولة (ناشد، 2003، الصفحات 21-26):

- **النفقات العامة:** النفقة هي مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية للدولة أو أحد تنظيماتها بقصد تحقيق حاجة عامة، والمتمثلة في إشباع وتلبية الحاجات العامة كالأمن والاستقرار والحماية من العدوان الداخلي والخارجي وغيرها، فلا بد أن تهدف النفقة إلى تحقيق مصلحة عامة.

- **الإيرادات العامة:** أدى تدخل الدولة في نواحي الحياة المتعددة، وقيامها بتأدية الخدمات العامة في نواحي كثيرة من الحياة، إلى احتياجها إلى العديد من مصادر الإيرادات التي تستطيع أن تلي بها هذه الالتزامات، تعتبر الضرائب المورد الأساسي الذي تستند عليه السلطات العامة في تمويل نفقاتها العامة.

- **الموازنة العامة:** موازنة الدولة هي التقدير المعتمد لنفقات الدولة وإيراداتها خلال مدة مقبلة، فهي تعرض للنشاط الاقتصادي الذي ستقوم الدولة بتحقيقه، وتبحث في وسائل تمويل هذا النشاط.

2.2. مفاهيم عامة حول الكتلة النقدية

1.2.2. تعريف الكتلة النقدية: تعرف بأنها: كمية النقد المتداولة في مجتمع ما خلال فترة زمنية معينة، ونعني بالنقود المتداولة كافة أشكال النقود التي بحوزة الأفراد والمنشآت الاقتصادية والتي تختلف أشكالها ووفقا لدرجة التطور الاقتصادي والاجتماعي وتطور العادات المصرفية للمجتمعات. كما تعتبر الكتلة النقدية التزاما أودينا يقع على عاتق المؤسسات المصدرة لها وهذا اتجاه حائزها من الأفراد والمنشآت، وفي المقابل فهي تعتبر حق لهؤلاء على الدولة بما يمكنهم من الحصول على السلع والخدمات المتاحة، وتنتمي المؤسسات المصدرة للكتلة النقدية إلى القطاع المصرفي ممثلة في (مفتاح، 2005، صفحة 79):

- البنك المركزي أو معهد الإصدار والذي يصدر النقد القانوني؛

- البنوك التجارية والتي تصدر النقد الكتابي (نقود الودائع)؛

- في بعض الدول قد تضاف الخزينة العمومية إلى المؤسسات المصدرة للنقد حيث تقوم بإصدار نقود التجزئة (النقود المعدنية).

وفي المقابل ينتمي حائزو النقد إلى القطاع الاقتصادي غير المصرفي، ممثلة أساسا في قطاع العائلات والمشروعات الاقتصادية خاصة أو عامة.

2.2.2. المجاميع النقدية: بغية الوصول إلى تحديد مكونات الكتلة النقدية في مجاميع متجانسة فإننا نعتمد على مبدأ السيولة وعموما تضم الكتلة النقدية المجاميع التالية (إلمان، 2003، الصفحات 56-57):

- **مجمع المتاحات النقدية M1:** ويعبر عن الكتلة النقدية بالمفهوم الضيق وتستمد مكوناته من قيام النقود بوظيفة الوسيط في التبادل، كما يتمتع بسيولة مطلقة مما يوفر إمكانية استعماله كوسيلة دفع آنية في أسواق السلع والخدمات، وذلك عن طريق التعامل اليدوي أو بالتسديد الكتابي وتشمل المتاحات النقدية التي تم عرضها سابقا.

- **مجمع الكتلة النقدية M2**: يشمل هذا المجموع على كل من مجموع المتاحات النقدية وكذا الودائع لأجل، وهو ما يسمح لنا بإدخال أشباه النقود ضمن مكونات هذا المجموع، وبالتالي فهو يمزج بين رغبة الوحدات الاقتصادية في تحقيق الأرباح والفوائد وبين الحصول على سيولة نقدية، ويضم M2 كل من: مجمع المتاحات النقدية M1 وأشباه النقود، وهما الذين تم تحديد مكوناتهما سابقا.

- **مجمع السيولة الاقتصادية M3**: ويعتبر من أكبر الجماعات النقدية توسعا حيث يظم إلى جانب المجمع النقدي التوظيفات قصيرة الأجل لدى المؤسسات المالية غير المصرفية وتكون ممثلة في مجموع الودائع الموجودة لدى صناديق التوفير والاحتياط، وكذا سندات الخزينة العمومية المكتتبة من طرف الخواص والمؤسسات غير المالية.

3.2. العلاقة النظرية بين السياسة المالية والكتلة النقدية

تتشارك أدوات السياسة النقدية وعلى رأسها حجم الكتلة النقدية وأدوات السياسة المالية في التأثير على النشاط الاقتصادي، وأثناء تأدية أدوات كلا السياستين لعمليهما تنشأ تأثيرات متبادلة بينهما، يمكن شرح أهم تلك التأثيرات فيما يلي:

1.3.2. علاقة الميزانية العامة بالكتلة النقدية: تتكلم الدراسات الأكاديمية كثيرا عن العلاقة بين عجز الموازنة العامة ونمو الكتلة النقدية، وأن السبب الرئيسي لارتفاع هذه الأخيرة هو الوجود المستمر لهذا العجز في الموازنات المتلاحقة، وتبدأ العلاقة من خلال تمويل عجز الموازنة العامة بواسطة الإصدار النقدي، الذي يمنح الحكومات مصدرا مهما لتمويل نفقاتها، غير أن هذه الوسيلة لتمويل العجز يترتب عليها آثار سلبية، كونها تؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم استنادا لنظرية كمية النقود أو ما يعرف بـ"النظرية الحديثة للنقود"، وسياسة تمويل الإنفاق الحكومي من خلال خلق النقود أو ما يعرف أيضا بسيادة النقود (Seignuriage)، تحدث عندما يقوم البنك المركزي بتنفيذ العجز (Monétarisation)، لما يشتري كل أو جزءا من الدين المعروض من طرف الخزينة العامة لتمويل العجز (تومي، 2009، صفحة 384). وسياسة تمويل الإنفاق الحكومي من خلال خلق النقود تتبع بكثرة، خاصة في البلدان النامية، لاعتبارات متعلقة بجمود النظام الجبائي، وضعف فرصة الحصول على إيرادات ضريبة إضافية بسبب عدم مرونة هذا النوع من الإيرادات، بالإضافة إلى عدم وجود سوق مالية واسعة ونشطة تسمح بتداول السندات الحكومية التي تصدر لتمويل العجز بشكل فعال. فإنه في حالة حدوث عجز في الموازنة العامة تلجأ الحكومة إلى التمويل التضخمي، فإن كمية النقود الإضافية التي يولدها هذا التمويل عبر الزمن، وكذلك الفترة الزمنية التي لا بد أن تنقضي حتى

يستعيد النظام توازنه يكونان أكبر وأطول مقارنة بالدول المتقدمة، وهذا من شأنه أن يولد ضغوطات تضخمية أكبر (أولاد العيد، 2012، الصفحات 217-218).

2.3.2. أثر النظام الضريبي على السياسة النقدية: إن النظام الضريبي المتبع داخل كل دولة له تأثير على التوازن الاقتصادي الكلي، وذلك من خلال الآثار التي تخلفها الضرائب على الدخل. فزيادة الضرائب ينجم عنها انخفاض جزء من الدخل المخصص للإنفاق الاستهلاكي من جهة، ومن جهة أخرى انخفاض الادخار الذي يوجه فيما بعد للإنفاق على الاستثمار، أي أن زيادة الضرائب تؤدي إلى انخفاض بعض عناصر الإنفاق الكلي لأنها تؤثر على الاستهلاك تأثيراً مباشراً وعلى الاستثمار تأثيراً غير مباشراً. ويؤثر النظام الضريبي على أدوات السياسة النقدية لعل أهمها حجم الكتلة النقدية، في المدى القصير، فعلى سبيل المثال نجد أن تخفيض معدل الفائدة الذي يؤدي إلى ارتفاع حجم الكتلة النقدية في الاقتصاد، لا يؤدي بالضرورة إلى زيادة الاستثمار نتيجة للانخفاض الذي يحدث على مستوى الادخار بسبب زيادة الضرائب على الدخل (درواسي، 2006، صفحة 274).

3.3.2. أثر استقلالية البنك المركزي على السياسة المالية: في الحالة التي يكون فيها البنك المركزي مستقل عن الحكومة ويتبنى سياسة ضد التضخم تقل توقعات السلطة المالية بقيام البنك المركزي بتدبير التمويل اللازم لعجز الموازنة والمتمثل في زيادة الإصدار النقدي لتمويل هذا العجز، وبذلك يحد من قدرة السلطة المالية على إحداث هذا العجز. وتحاول السلطة المالية في غالب الأحيان العودة من جديد إلى وضعية التوازن، إذا ما استطاعت السلطة النقدية أن تصمم على سياستها بالنجاح ورفض تمويل الدين الحكومي، ذلك أن تمويل هذا الأخير يعني إذعان السلطة النقدية للسلطة المالية، بينما في حالة الرفض فإن السياسة المالية لن تجد مخرجاً من تقييد هذا العجز. وبهذا يتضح أن استقلالية البنك المركزي الراض لطلب الحكومة لمزيد من الائتمان يؤدي إلى خفض التوسع في العجز المالي مما يعني الحد من التضخم والاستقرار في قيمة العملة.

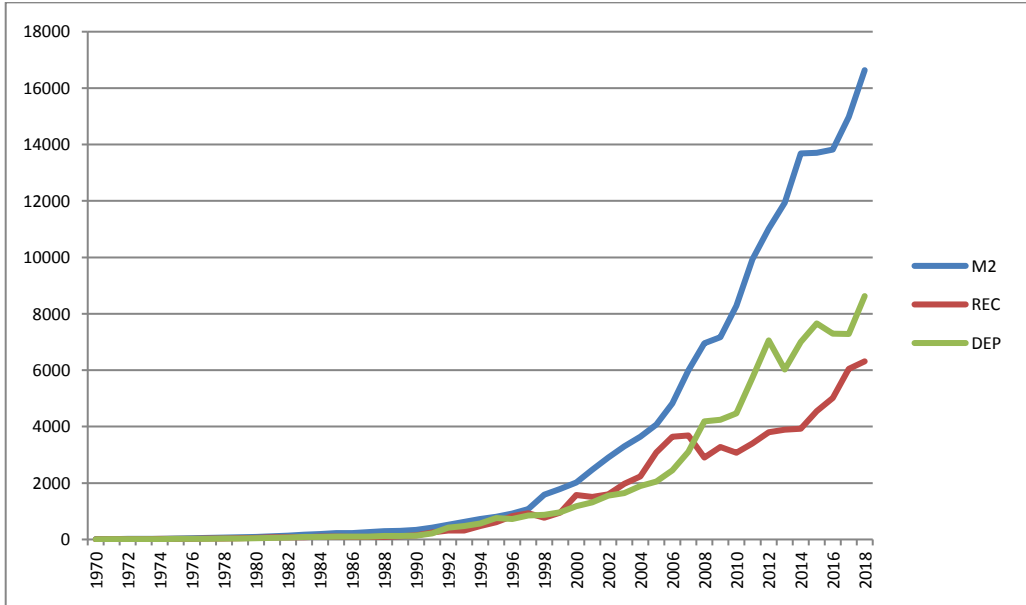
4.3.2. الانضباط النقدي للإنفاق الحكومي: يلزم البنك المركزي المستقل الحكومة أن تفرض انضباطاً مالياً على الإنفاق وذلك باستعماله لآلية التدخل في السوق. ففي الحالة التي تزيد فيها متطلبات إقراض القطاع العام يلجأ البنك المركزي إلى بيع سندات الحكومة التي ينتج عنها انخفاض المعروض النقدي، وبالتالي ارتفاع أسعار الفائدة التي تدفع تكلفة الإقراض نحو الأعلى، فتراجع بذلك السلطة المالية عن خطة الإنفاق التي قررتها وكل ذلك في ظل الاقتصاد المغلق، بينما في حالة اقتصاد مفتوح فإن ارتفاع أسعار الفائدة نتيجة تدخل البنك المركزي في السوق ببيع الأوراق المالية ينتج عنها دخول المزيد من التدفقات الرأسمالية التي تساهم في تمويل الزيادة في العجز الحكومي، أما إذا قام البنك المركزي بشراء الأوراق الحكومية فإن أسعار الفائدة ستتجه

نحو الانخفاض مما يؤدي إلى خروج التدفقات الرأسمالية. وهكذا يتضح أنه في ظل عدم وجود تنسيق بين السياستين المالية والنقدية يكون الانضباط المالي مكلفا، لا سيما في حالة انخفاض مصداقية السياسات النقدية والمالية لدى العناصر الاقتصادية، والتي يترتب عنها وجود توقعات لدى العناصر الاقتصادية بزيادة متطلبات الحكومة والقطاع العام من القروض. وقد تجعل هذه التوقعات من حدوث تضخم وانخفاض قيمة الصرف الأجنبي، لذلك ففي مثل هذه الظروف يتطلب رفع أسعار الفائدة المحلية لتجنب هروب رؤوس الأموال وعندها يكون الانضباط المالي مكلفا جدا (ماجد و دقاسمة، 1998).

3. الدراسة التحليلية

1.3. تحليل تطور متغيرات الدراسة: يمثل الشكل منحنى تطور كل من حجم الكتلة النقدية المتداولة وكذا حجم إيرادات ونفقات الدولة خلال الفترة 1970 – 2018:

الشكل رقم (1): منحنى تطور كمية النقود وكل من حجم النفقات والإيرادات خلال الفترة 1970–2018.



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Excel معطيات ons وبنك الجزائر.

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أنه في الوقت الذي يزيد فيه حجم الكتلة النقدية يرتفع كل من حجم النفقات والإيرادات، أي كما يبينه الشكل أعلاه كلاهما يتبعون نفس الاتجاه صعودا، إلا أنه بداية من 2008 إلى غاية 2018 يلاحظ ارتفاع ملحوظ في مستوى النفقات مقارنة بإيرادات الدولة، يرجع ذلك أساسا إلى سياسة الدولة خلال هاته الفترة التي انتهجت سياسة مالية توسعية، برفع مستوى نفقات الدولة خاصة تلك المتعلقة بنفقات التجهيز، للدفع بعجلة النمو التي تزامنت مع ارتفاع ملحوظ في مداخيل

الدولة خلال هاته الفترة التي كان مصدرها الأساسي الارتفاع المحسوس في عائدات المحروقات، والتي ترجع إلى ارتفاع أسعار البترول خاصة، وعموما فإن كل المتغيرات سلكت اتجاه عام متصاعد خلال فترة الدراسة. يمكن تحليل أكثر متغيرات الدراسة من خلال استخراج أهم الإحصائيات الوصفية الخاصة بها التالية:

الجدول رقم (1): المؤشرات الإحصائية الوصفية لكمية النقود وحجم النفقات والإيرادات خلال فترة الدراسة

	M2	DEP	REC
Mean	3439.420	1873.917	1473.919
Median	723.5000	566.3290	477.1810
Maximum	16636.70	8628.000	6314.000
Minimum	13.00000	5.876000	6.306000
Std. Dev.	4888.898	2609.296	1812.346

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10.0

أهم ما يظهر من خلال مؤشرات الإحصاء الوصفي للمتغيرات أن الانحراف المعياري لكل السلاسل الزمنية للمتغيرات كبير، مما يدل على وجود تشتت كبير لقيم المتغيرات عن متوسطها الحسابي، يعود ذلك إلى الارتفاعات المهمة في قيم تلك المتغيرات خلال فترة الدراسة نتيجة السياسات الاقتصادية المهمة التي تبنتها الحكومة خلال هذه الفترة، بداية من سياسة التعديل الهيكلي والتحول إلى اقتصاد السوق في التسعينيات والبرامج الإحصائية للإنعاش ودعم النمو المتخذة بعد ذلك.

من جهة أخرى يمكن تقدير معدلات النمو السنوية لكل من حجم الكتلة، الإيرادات ونفقات الدولة من خلال تقدير معادلات الاتجاه العام $y = f(t) = a + b.t$ لهذه المتغيرات ولكن لا بد من تحويل المتغير التابع الذي يعبر عن المتغيرات السابقة إلى الصيغة اللوغاريتمية لتصبح معادلة الاتجاه العام في الشكل التالي: $\log(y) = f(t) = a + b.t$ ، حيث تمثل المعلمة b في هذه الحالة مقدار التغير في $\log(y)$ أي $d \log(y)$ عند ارتفاع t بسنة وبما أن : $d \log(y) = \frac{dy}{y} \approx \frac{y_t - y_{t-1}}{y_{t-1}} = g_y$ بالتالي تصبح هذه المعلمة و

تعبّر على معدل النمو السنوي ، كما يظهر في الجدول التالي:

جدول رقم (2): معدلات النمو السنوية لكمية النقود، حجم الإيرادات والنفقات للفترة 1970-2018

نوع المتغير	معادلة الاتجاه العام	معدل النمو السنوي %
كمية النقود	$\log(M2_t) = 2,89 + 0,15 \cdot t$	%0.15
حجم الإيرادات	$\log(REC_t) = 2,41 + 0,14 \cdot t$	% 0.14
حجم النفقات	$\log(DEP_t) = 2,16 + 0,2 \cdot t$	%0.2

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10.0

يتضح من الجدول أن معدل النمو السنوي لحجم الكتلة النقدية المتداولة على المستوى الوطني قدر بـ 0.15%، أما معدل النمو السنوي لحجم الإيرادات يقدر بـ 0.14%، وبالنسبة لحجم النفقات بلغت 0.2% وهي أكبر من معدل نمو الإيرادات مما يدل على اتساع الفجوة بين حجم الإيرادات والنفقات، وهذا ما يبرر الاستمرار في تحقيق رصيد ميزانية سالب خلال السنوات الأخيرة.

ثانياً: تحليل العلاقة الارتباطية بين متغيرات الدراسة: للوقوف على درجة ومعنوية الارتباط بين حجم الكتلة النقدية وكل من حجم النفقات والإيرادات، تم إجراء اختبار الارتباط التقاطعي (Cross Correlation) بين هاتئ المتغيرات بفترات إبطاء وفترات قائمة (مستقبلية) حتى 3 سنوات ($-3 \leq k \leq 3$) ويوضح الجدول رقم (3) نتائج هذا الاختبار.

الجدول رقم (3): نتائج اختبار الارتباط التقاطعي بين حجم الكتلة النقدية وكل من الإيرادات والنفقات خلال الفترة

2018-1970

عدد الفترات الزمنية (k)	معاملات الارتباط التقاطعي	
	$cross(M2_t, REC_{t-i})$ $cross(M2_t, REC_{t+i})$	$cross(M2_t, DEP_{t-i})$ $cross(M2_t, DEP_{t+i})$
3-	0.74*	0.78*
2-	0.79*	0.85*
1-	0.88*	0.91*
0	0.96*	0.99*
1	0.87*	0.9*
2	0.79*	0.82*
3	0.72*	0.75*

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 10 (*: تعني معنوي عند مستوى 5%).

يتضح من هذا الجدول أن هناك علاقة ارتباطيه قوية وموجبة عند كل فترات الإبطاء والفترات القائمة وبالنسبة لكلا متغيرتي حجم الإيرادات والنفقات كما أن كل تلك معاملات الارتباط التقاطعي جاءت معنوية عند مستوى دلالة 5%. من جهة أخرى يلاحظ كبر حجم معاملات الارتباط بين الكتلة النقدية وحجم النفقات مقارنة بحجم الإيرادات إلا أنه عموماً جاءت كل قيم تلك المعاملات أكبر من 0.7 مما يشير إلى قوة ومعنوية العلاقة بين حجم الكتلة النقدية المتداولة وكل من حجم إيرادات ونفقات الدولة خلال فترة الدراسة. وعموماً يمكن اعتبار تلك الإشارة المقدرة لمعاملات الارتباط التقاطعي متسقة مع ما هو متوقع نظرياً.

4. النتائج التطبيقية:

تعتمد دراستنا التطبيقية في بياناتها على الإحصاءات المنشورة من قبل الديوان الوطني للإحصاء (ONS) وبنك الجزائر، يستند التحليل من الجانب التطبيقي على سلاسل بيانات سنوية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1970-2018) للمتغيرات التالية: حجم المعروض النقدي متمثلة في كمية النقود الورقية والمساعدة (الفئة 2) نرمز لها بـ $M2_t$ ، حجم النفقات العمومية : DEP_t ، وحجم الإيرادات (أو الضرائب) : REC_t ، وسوف يتم الاعتماد على استخدام الأساليب القياسية للوقوف على مدى وجود علاقة سببية حقيقية بين الكتلة النقدية ومتغيرات السياسة المالية في الأجلين القصير والطويل وهي: اختبار Granger (في الأجل القصير) واختبار Toda and Yamamoto (في الأجل الطويل):

1.4. اختبار العلاقة السببية باستعمال اختبار Granger المتعدد (السببية في الأجل القصير)

عرّف Granger السببية كما يلي: "نقول عن المتغير العشوائي X أنه يسبب المتغير العشوائي Y إذا كان هناك معلومات في ماضي X مفيدة في التنبؤ بـ Y ، وهذه المعلومات غير موجودة في ماضي Y "، حيث يستخدم اختبار Granger للتأكد من مدى وجود علاقة تبادلية بين متغيرين أو أكثر، وذلك في حالة وجود بيانات سلاسل زمنية وفي الأجل القصير، ومن المشاكل التي توجد في هذه الحالة أن بيانات السلاسل الزمنية لمتغير ما كثيرا ما تكون مرتبطة، أي يوجد ارتباط ذاتي بين قيم المتغير الواحد عبر الزمن، ولاستبعاد أثر هذا الارتباط الذاتي إن وجد، يتم إدراج قيم نفس المتغير التابع لعدد من الفجوات الزمنية كمتغيرات تفسيرية في علاقة السببية المراد قياسها، يضاف إلى ذلك قيم المتغير التفسيري الآخر لعدد من الفجوات الزمنية كمتغيرات تفسيرية أيضا، ففي حالتنا هذه يتطلب اختبار 'غرانجر' للسببية بين المتغيرتين $M2$ و DEP مثلا تقدير العلاقات التالية (GOURIEROUX & MONFORT, 1990, p. 444):

$$M2_t = \alpha_0 + \sum_{i=1}^{P_1} \beta_i \cdot M2_{t-i} + \mu_{1t} \dots \dots \dots (1)$$

$$DEP_t = \delta_0 + \sum_{i=1}^{P_3} \beta_i \cdot DEP_{t-i} + \mu_{2t} \dots \dots \dots (2)$$

$$M2_t = \alpha_0 + \sum_{i=1}^{P_1} \beta_i \cdot M2_{t-i} + \sum_{i=1}^{P_3} \varphi_i \cdot DEP_{t-i} + \mu_{1t} \dots \dots \dots (3)$$

$$DEP_t = \delta_0 + \sum_{i=1}^{P_3} \beta_i \cdot DEP_{t-i} + \sum_{i=1}^{P_1} \theta_i \cdot M2_{t-i} + \mu_{2t} \dots \dots \dots (4)$$

لاختبار العلاقات السببية سوف نستعمل الفرضيتين العدميتين التاليتين:

$$H_0 : \sum_{i=1}^{P_3} \varphi_i = 0 \quad , \quad H'_0 : \sum_{i=1}^{P_1} \theta_i = 0$$

- إذا لم نستطع رفض أي منهن الفرضيتين، فإن المتغيرين المدروسين مستقلين عن بعضهما البعض.
 - إذا تم رفضهما معا فهناك علاقة سببية في الاتجاهين (M2 يسبب DEP وDEP يسبب M2).
 - أما إذا تم رفض الأولى وقبول الثانية فإن العلاقة السببية تكون من المتغير DEP إلى المتغير M2، والعكس.
- وعموما يتم تطبيق اختبار غرانجر بإتباع الخطوات الأساسية التالية:

1.1.4. دراسة استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة: يتم دراسة استقرارية متغيرات الدراسة (M2، DEP، REC) بالاعتماد على اختبارات كل من ديكي-فولر (ADF) وفيلبس-بيرون (PP)، والتي يمكن الحصول على نتائجها مباشرة في نفس الوقت وبالنسبة لكل المتغيرات بالاعتماد على البرمجية المعدة خصيصا في برنامج eviews 10 والملخصة في الجدول التالي:

الجدول رقم (4): درجات استقراريه متغيرات الدراسة.

من نوع (1) I
REC، DEP، M2

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج eviews10.0.

2.1.4. تحديد فترة الإبطاء المثلى: من خلال ما سبق نجد أن اختبار Granger يتطلب إدخال في النماذج متغيرات بتأخيرات زمنية التي يتوجب تحديد العدد الأمثل لها، وذلك من خلال المعايير الاحصائية: AIC، SC، HQ الخاصة بالنموذج VAR(p)، حيث يتم اختيار أقل قيمة والتي يقابلها التأخير الزمني الأمثل، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (5): قيم المعايير الإحصائية عند فترات التأخير

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-1106.030	NA	5.12e+17	49.29021	49.41065	49.33511
1	-943.6208	295.9450	5.60e+14	42.47204	42.95381	42.65164
2	-901.1818	71.67482	1.28e+14	40.98586	41.82896	41.30016
3	-886.2610	23.21006	9.96e+13	40.72271	41.92715	41.17172
4	-864.2390	31.32025*	5.74e+13*	40.14395*	41.70973*	40.72766*

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 10.

نلاحظ من خلال الجدول أن كل المعايير اختارت مدة التباطؤ المثلى مساوية لـ $P=4$. أخيرا بالاعتماد على برنامج Eviews 10.0 تحصلنا على نتائج اختبار Granger الملخصة في الجدول التالي:

الشكل رقم (3): نتائج اختبار Granger

القرار	$prob(F_{stat})$	احصائية F_{stat}	فرضية العدم H_0
رفض H_0	0,00	14,22	حجم النفقات لا تسبب كمية النقود
رفض H'_0	0,00	14,88	كمية النقود لا تسبب حجم النفقات
رفض H_0	0,005	4,48	حجم الضرائب لا تسبب كمية النقود
قبول H'_0	0,31	1,23	كمية النقود لا تسبب حجم الضرائب

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 10.

من خلال نتائج الجدول أعلاه، يتضح لدينا ما يلي:

- العلاقة السببية بين حجم النفقات وكمية النقود: لدينا $F_{stat} = 14.22$ وهي أكبر من الجدولية عند حد معنوية 1% وكذلك ($prob: 0.00 < 0.01$) وهذا يعني رفض H_0 ومن جهة أخرى في المعادلة الثانية $F_{stat} = 14.88$ وهي أكبر من الجدولية عند حد معنوية 1% وكذلك ($prob: 0.00 < 0.01$) أي رفض H'_0 و منه: فإن المتغير DEP يسبب في المتغير $M2$ والمتغير $M2$ يسبب في المتغير DEP في الأجل القصير.
- العلاقة السببية بين حجم الضرائب وكمية النقود: لدينا $F_{stat} = 4.48$ وهي أكبر من الجدولية عند حد معنوية 1% وكذلك ($prob: 0.005 < 0.01$) وهذا يعني رفض H_0 أي أن المتغير REC يسبب في المتغير $M2$ في الأجل القصير عند مستوى معنوية 1%. من جهة أخرى في المعادلة الثانية $F_{stat} = 1.23$ وهي أصغر من الجدولية عند حد معنوية 5% وكذلك ($prob: 0.31 > 0.05$) أي عدم رفض H'_0 و منه: فإن المتغير $M2$ لا يسبب في المتغير REC في الأجل القصير عند مستوى معنوية 5%.

2.4. اختبار العلاقة السببية باستخدام اختبار Toda and Yamamoto 1995 (السببية في الاجل الطويل): جاء هذا الاختبار لتغطية النقائص الموجودة في اختبار السببية لجرانجر الذي يفترض سلاسل مستقرة، كما أنه اختبار يعاني مشكل التحيز ومتعلق بوجود التكامل المشترك حسب صيغة التمثيل لجرانجر، إلا أن اختبار Toda and Yamamoto لا يكثرث بدرجة تكامل المتغيرات، وهو اختبار للسببية طويل المدى. يقوم هذا الأخير على مفهوم Augmented VAR، واختبار Wald المعدل modified Wald ويعتبر اختبار Toda and Yamamoto منهجا تجريبيا لدراسة العلاقة بين المتغيرات وتحديد اتجاه العلاقة السببية بينها، وبالتالي إمكانية معرفة المتغير المستقل والمتغير التابع. يعتمد اختبار Toda and Yamamoto لاختبار العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة في الأجل الطويل على تقدير نموذج VAR

ذو درجة تأخير $k+d_{\max}$ أي $\text{VAR}(k+d_{\max})$: حيث تمثل k درجة تأخير نموذج VAR المثلي بناء على المعايير الإحصائية المعروفة وبالاعتماد على السلاسل الأصلية (في المستوى) وليس على السلاسل المستقرة كما هو الحال بالنسبة لجرانجر، d_{\max} تمثل أكبر درجة تكامل ممكنة للسلاسل الزمنية المأخوذة في الاعتبار، ثم تجري الاختبار الذي يعتمد على الإحصائية Wald المعدلة (MWald) التي تتبع توزيع كاي تربيع ذات درجة حرية v والتي تمثل عدد القيود المحددة (Arthure, 2005, pp. 6-7). وعموما للقيام بهذا الاختبار لابد من القيام بالخطوات التالية: دراسة استقرارية متغيرات الدراسة لمعرفة درجة رتبها، نحدد بعد ذلك التأخير الأمثل لنموذج VAR ، وأخيرا نضيف إلى كل المتغيرات تأخير قدره $(k+d_{\max})$ حيث أن k عدد تأخيرات VAR المدخلة و d_{\max} هي أعلى درجة استقرار للسلاسل الزمنية المستخدمة في النموذج من خلال احد اختبار جذر الوحدة (تمار، 2018، صفحة 261).

- بافتراض وجود متغيرتين فقط $M2_t$ و DEP_t يكتب النموذج الإحصائي لهذا الأسلوب كما يلي:

$$M2_t = a_1 + \sum_{i=1}^k b_i M2_{t-i} + \sum_{i=k+1}^{k+d_{\max}} b_i M2_{t-i} + \sum_{i=1}^k c_i DEP_{t-i} + \sum_{i=k+1}^{k+d_{\max}} c_i DEP_{t-i} + \mu_t, \dots (5)$$

$$DEP_t = a_2 + \sum_{i=1}^k h_i M2_{t-i} + \sum_{i=k+1}^{k+d_{\max}} h_i M2_{t-i} + \sum_{i=1}^k g_i DEP_{t-i} + \sum_{i=k+1}^{k+d_{\max}} g_i DEP_{t-i} + v_t, \dots (6)$$

حيث a_1, a_2, b, c, g, h هي مقدرات النموذج و μ_t, v_t حدود الخطأ

- يقوم هذا الأسلوب المقترح باختبار فرضية العدم القائلة بأنه لا توجد علاقة سببية تتجه من DEP_t إلى $M2_t$ (من المعادلة الأولى في النموذج) والتي يمكن صياغتها رياضيا كما يلي:

$$H_0 : c_i = 0 \forall i = 1, 2, \dots, k$$

1.2.4. تقدير نموذج VAR : بناء على الخطوات السابقة نجد أن أكبر درجة تكامل ممكنة لمتغيرات الدراسة

هي $d_{\max}=1$ ، كما أن درجة تأخير نموذج VAR المثلي بناء على المعايير الإحصائية هي $k=4$ ومنه سيتم تقدير نموذج $\text{VAR}(5)$.

2.2.4. اختبار سببية Todayamamoto: بالاعتماد على اختبار MWALD المبني على أساس

نتائج تقدير نموذج $\text{VAR}(5)$ السابق حيث $k=4$ و $d_{\max}=1$ ، يمكن تلخيص نتائج اختبار السببية في الأجل الطويل ل Todayamamoto في الجدول التالي، وذلك استنادا مباشرة على نتائج تقدير برنامج Eviews10.0 :

الجدول رقم (6): نتائج اختبارالسببية في الأجل الطويل لTodayamamoto

المتغير التابع	المتغيرات المفسرة	Df	χ^2_{stat}	$prob(\chi^2_{stat})$	القرار
M2	DEP	5	161.89	0.00	DEP يسبب M2
	REC	5	140.39	0.00	M2 يسبب REC
	ALL	10	471.69	0.00	DEP و REC يسببان معا M2
DEP	M2	5	11.64	0.04	M2 يسبب في DEP
	REC	5	22.58	0.00	REC يسبب في DEP
	ALL	10	150.4	0.00	DEP و M2 و REC يسببان معا في DEP
REC	M2	5	11.31	0.04	M2 يسبب في REC
	DEP	5	20.2	0.00	DEP يسبب في REC
	ALL	10	25.28	0.00	DEP و M2 و REC يسببان معا في REC

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 10 .

من خلال نتائج اختبار السببية المبينة في الجدول أعلاه نستنتج ما يلي:

- العلاقة السببية بين كمية النقود وكل من حجم النفقات وحجم الضرائب : لدينا $prob(\chi^2_{stat})=0.00(0.01)$ و هذا يعني رفض الفرضية H_0 ، وكذلك في المعادلة الثانية أن $prob(\chi^2_{stat})=0.00(0.01)$ ومنه نرفض الفرضية H_0 أي أن المتغير DEP يسبب في المتغير $M2$ ، والمتغير REC تسبب في المتغير $M2$ في الأجل الطويل عند مستوى معنوية 1%، كما أن المتغيرتين DEP ، REC تسببان معا في $M2$ في الأجل الطويل بناء على الاحتمال المقابل لإحصائية كاي تربيع المحسوبة الموافقة حيث $prob(\chi^2_{stat})=0.00(0.01)$.

- العلاقة السببية بين حجم النفقات وكل من كمية النقود وحجم الضرائب : نلاحظ من خلال الجدول أن $prob(\chi^2_{stat})=0.04(0.05)$ و هذا يعني رفض الفرضية H_0 ، أي أن المتغير $M2$ يسبب في المتغير DEP في الأجل الطويل عند مستوى معنوية 5%، والمتغير REC تسبب في المتغير DEP في الأجل الطويل عند مستوى معنوية 1%، كما أنه عموماً نجد أن المتغيرتين $M2$ و REC تسببان معا في DEP في الأجل الطويل بناء على الاحتمال المقابل لإحصائية كاي تربيع المحسوبة الموافقة حيث $prob(\chi^2_{stat})=0.00(0.01)$.

- العلاقة السببية بين حجم الضرائب وكل من كمية النقود وحجم النفقات : نلاحظ من خلال الجدول أن $prob(\chi^2_{stat})=0.04(0.05)$ و هذا يعني رفض الفرضية H_0 ، أي أن المتغير $M2$ يسبب في المتغير REC في الأجل الطويل عند مستوى معنوية 5%، والمتغير DEP تسبب في المتغير REC في الأجل الطويل عند مستوى معنوية 5%،

معنوية 1%، كما أنه عموماً نجد أن المتغيرتين $M2$ ، DEP تسببان معا في REC في الأجل الطويل عند مستوى معنوية 1% بناءً على الاحتمال المقابل لإحصائية كاي تربيع المحسوبة الموافقة حيث

$$\cdot \text{prob}(\chi^2_{stat}) = 0.00(0.1)$$

5. تحليل ومناقشة النتائج

- جاءت العلاقة السببية بين حجم النفقات وكمية النقود معنوية في الاتجاهين وفي الأجلين القصير والطويل، تعتبر هذه النتيجة موافقة للنظرية الاقتصادية حيث يمكن تفسير ذلك إلى أن الجزائر تعتبر كغيرها من الدول النامية التي تنتهج سياسة تمويل الإنفاق الحكومي من خلال خلق النقود، الذي دافعه الأساسي هو تغطية عجز الموازنة لكبر حجم نفقاتها مقارنة بإيراداتها، وبالتالي يعجز تمويل النفقات من ما يتم تحصيله من إيرادات، يمكن إرجاع هذا العجز لاعتبارات متعلقة بجمود النظام الجبائي وضعف فرصة الحصول على إيرادات ضريبة إضافية لتغطية العجز، بسبب عدم مرونة هذا النوع من الإيرادات بالإضافة إلى عدم وجود سوق مالية واسعة ونشطة تسمح بتداول السندات الحكومية التي تصدر لتمويل العجز بشكل فعال كما في حالة الجزائر، حيث من خلال الجانب التحليلي نلاحظ أنه خلال أغلب فترة الدراسة يفوق حجم النفقات الإيرادات مما يسبب في حدوث عجز يتم تمويله من خلال عملية خلق النقود، هذا من جهة ومن جهة أخرى عدم وجود تنوع في مصادر الإيرادات في الجزائر وإنما الاعتماد شبه التام على الإيرادات البترولية، حيث أن حدوث انخفاضات في مستوى هذه الأخيرة ينعكس مباشرة على ميزانية الدولة.

- أما العلاقة السببية بين حجم الإيرادات وكمية النقود جاءت هي أيضاً معنوية وفي الاتجاهين وفي الأجلين القصير والطويل، وهي أيضاً نتيجة موافقة للنظرية الاقتصادية باعتبارها الوجه الثاني للسياسة المالية إضافة إلى حجم النفقات، يدل هذا على أن النظام الضريبي المطبق في الجزائر يؤثر على حجم الكتلة النقدية المتداولة، حيث أن زيادة الضرائب تؤدي إلى انخفاض جزء من الدخل المخصص للإنفاق الاستهلاكي، وحتى انخفاض في مستوى الادخار الذي يوجه عموماً للإنفاق على الاستثمار، وهو ما يناقض هدف الدولة التي تقوم برفع حجم الكتلة النقدية لمحاولة توفير السهولة اللازمة وزيادة ربحية وتنافسية المؤسسات القائمة، بسبب ارتفاع الأسعار الناتج عن التضخم وتخفيض معدل الفائدة لتحفيز وزيادة الاستثمار. من جهة أخرى فإن تخفيض حجم الضرائب كما هو وارد في الجزائر بعلّة تخفيض وزيادة مستوى الاستثمار يؤدي إلى تفاقم عجز الميزانية العامة الذي يتم غالباً تغطيته بزيادة العرض النقدي كما رأينا سابقاً.

- كذلك ما يتم ملاحظته من خلال كل من قيم معاملات الارتباط في الجدول رقم 3 ونتائج تقدير نموذج VAR أن العلاقة بين حجم النفقات والكتلة النقدية هي طردية عموماً، وبين حجم الإيرادات والكتلة النقدية

عكسية، يدل هذا على أنه يمكن اعتبار أن هناك علاقة تكاملية بين السياسة المالية باعتبار أن النفقات والإيرادات أهم أدواتها، والسياسة النقدية باعتبار أن الكتلة النقدية أهم أدواتها هذا يعني أنا لسياستين يتحركوا في نفس الاتجاه ولهم نفس الأهداف.

6. الخاتمة:

تم في هذه الورقة البحثية استخدام أهم اختبارات السببية، والمتمثلة في اختبار السببية وفق جرانجر (Granger) في الأجل القصير وكذلك اختبار السببية وفق تودا يماموتو (Toda Yamamoto) لاختبار السببية في الأجل الطويل، من أجل دراسة وتحليل العلاقة السببية بين كل من المتغيرين الإنفاق العام والجباية والذين يمثلان أدوات السياسة المالية، وبين متغير الكتلة النقدية حسب معطيات الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1970-2018)، وذلك بعد التطرق إلى أهم ما يتعلق بكل من أدوات السياسة المالية، وكذلك ما تعلق بالكتلة النقدية مع تحليل تطورها وسلوكهما خلال الفترة الدراسة، وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

حسب اختبار السببية في الأجل القصير وفق اختبار جرانجر Granger :

- توجد علاقة سببية معنوية في كلا الاتجاهين بين كل من الإنفاق العام والكتلة النقدية.

- توجد علاقة سببية معنوية من الجباية اتجاه الكتلة النقدية ولكن ليس هناك علاقة سببية معنوية من الكتلة النقدية نحو إيرادات الدولة.

حسب اختبار السببية في الأجل الطويل وفق اختبار تودا يماموتو Toda Yamamoto : عموما هناك علاقة سببية معنوية ثنائية الاتجاه بين كل متغيرات الدراسة أي أن:

- الإنفاق العام يسبب في الكتلة النقدية في المقابل فإن الكتلة النقدية تسبب بدورها في حجم الإنفاق في الأجل الطويل.

- الجباية تسبب في الكتلة النقدية في المقابل فإن الكتلة النقدية تسبب بدورها في حجم الجباية في الأجل الطويل.

- يوجد توافق بين اختبار جرانجر Granger واختبار تودا يماموتو Toda Yamamoto في نتائج دراسة السببية بين كل من متغيري الإنفاق العام والكتلة النقدية.

- كما أن هناك توافق جزئي بين الاختبارين فيما يتعلق متغيري الجباية والكتلة النقدية.

التوصيات: استنادا إلى النتائج المتوصل إليها من خلال الدراسة يمكن تقديم التوصيات التالية:

-لابد من الصرامة أكثر في تطبيق إجراءات السياسة النقدية والسياسة المالية خاصة فيما يتعلق بالإفناق العام.

- محاولة تنويع والاعتماد على مصادر النقود الأخرى بدل الاعتماد على إصدار النقود الورقية فقط.

-لابد من تدعيم التنسيق والتكامل بين السياستين النقدية والمالية من خلال إعادة النظر في استقلالية بنك الجزائر.

-و عموماً إن السبيل الوحيد لحل مشاكل السياسات المالية والنقدية سويما هو المساهمة في زيادة وتنويع الإنتاج والتصدير لتعظيم موارد الدولة مع تقليل الاعتماد على الاستيراد .

قائمة المراجع:

- Charpentier Arthure .(2005) .*Cours de séries temporelles, Théorie et Application*.Paris: Université de Paris Dauphine.
- Christain GOURIEROUX و Alain MONFORT .(1990) .*Series Temporelles et Modèles Dynamiques*.Paris: Economica.
- Dominik Salvador و Eugene Diulio .(1984) .*Principes d'economie: Cours et Problemes*.Paris: MG Graw Hill.
- Mc Millin W Douglas .(1981) .A Dynamic Analysis of the Impact of fiscal policy on the Money Supply .*Journal of Money Credit and Banking*.
- أمين تمار . (جوان، 2018). اختبار سببية Toda-Yamamoto بين عجز الموازنة والميزان التجاري في الجزائر للفترة (1990-2016). (جامعة ام البواقي، المحرر) مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والادارية .
- آية علاء الدين عبد الهادي، وصبحي حسون. (2021). أثر السياسة المالية في تحقيق الاستقرار النقدي في العراق -دراسة تحليلية للمدة 2004-2020. مجلة الإدارة والاقتصاد .
- حيدر نعمة بنحيت، وفريق جواد مطر. (2012). السياسة المالية في العراق ودورها في التأثير على عرض النقد خلال المدة 1970-2009. مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية .
- سعد أولاد العيد. (جوان، 2012). دراسة اقتصادية قياسية للعلاقة بين العجز في الموازنة العامة وعرض النقود والتضخم في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1980-2010 . مجلة دراسات، العدد الاقتصادي ، الصفحات 217-218.
- سوزي عدلي ناشد. (2003). *المالية العامة: النفقات العامة-الايادات العامة-الميزانية العامة*. سوريا: دار منشورات الحلبي الحقوقية.
- صالح تومي. (2009). *مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي*. الجزائر: دار اسامة.
- صالح خصاونة. (2000). *مبادئ الاقتصاد الكلي*. الاردن: مطبوعات الراي.

- صالح مفتاح. (2005). النقود والسياسة النقدية. مصر: دار الفجر.
- ضاوي علوان. (2017). السياسة المالية فاعليتها وآثارها في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990-2010. أطروحة دكتوراه. عنابة، الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير.
- عبد اللطيف ماجد، ومأمون دقاسمة. (1998). الدين العام الداخلي وعجز الموازنة العامة الاردنية: دراسة تحليلية للفترة (1980-1997). مجلة افاق اقتصادية ، الصفحات 53-54.
- محمد الشريف إلمان. (2003). محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية، نظريات ونماذج التوازن واللاتوازن. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- محمد حسين الوادي، وزكرياء احمد عزام. (2007). مبادئ المالية العامة. عمان: دار الميسرة.
- مسعود درواسي. (2006). السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي. أطروحة دكتوراه. الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير.